

تأريخ الدرس النحوي في التراث العربي بين الوصفية والمعيارية

الأستاذ: العياشي عمار

قسم اللغة و الأدب العربي

كلية الآداب و اللغات

جامعة قلمة- (الجزائر)

Résumé:

L'intérêt pour le patrimoine accroit jours après jour. Ce qui prouve la conscience des chercheurs modernes de la valeur de ce patrimoine, qui peut être adopté comme une connaissance de base pour la leçon lingual moderne dans l'entrelacement des approches de la critique linguistique, et donc construire des ponts de communication avec ce patrimoine et les théories modernes raffinées d'investigation linguistique de l'esprit de l'acculturation et l'interaction.

Dans le chemin suivi par les efforts de la langue au moment de la première génération de pionniers, le chercheur a noté que cette leçon de langue a commencé avec la génération pionniers ; or les grammairiens ont examiné les discours des éloquentes ,pour aboutir à l'élaboration de normes et règles qui régissent les différents phénomènes de la langue .puis les grammairiens qui sont venus après eux, ont viré de leur approche descriptive. Jusqu'a ce que la langue est devenue des normes et non des phénomènes, et ont soumis cette langue à leurs règles logique dépassées.

Alors qu'est-ce qui a poussé les grammairiens à virer d'une approche linguistique vers une approche philosophique refusée par l'ancienne leçon linguistique ainsi que la leçon récente ? .Était -ce un écart provenant de la perception mal saine du phénomène de la langue, ou est-elle basée sur les affluents historiques et culturels.

A telle et d'autres questions , cet article va essayer d'y répondre.

ملخص:

يزداد الاهتمام بالتراث اللساني العربي يوما بعد يوم، مما يدل على وعي التارسين المحدثين بقيمة هذا التراث، و ذلك لإمكانية اعتاده كخلفية معرفية صلبة لقيام الترس اللساني الحديث في جدل المناهج اللسانية الغربية، وبالتالي مَد جسور التواصل مع هذا التراث وتخصيصه بالتطريات اللسانية الحديثة تحقّقاً لروح المثاقفة والتفاعل.

وقد لاحظ الباحث في تتبعه لمسار الجهود اللغوية الأولى على عهد جيل الترواد أن الدرس اللغوي بدأ معهم وصفا؛ إذ كان التّاحة فيه يستقرّون كلام الفصحاء، ليخلصوا بعد ذلك إلى استنباط المعايير و القواعد التي تضبط مختلف الطّواهر اللغوية. ثم انحرف التّاحة الذين أتوا بعدهم عن منبهم الوصفي هنا حتى غدت اللغة عندهم مجرد معايير تراعى لا طواهر تلاحظ وإذا بهم يُخضعون تلك اللّغة لتواعدهم المنطقية التي انتبها إليها.

ويتساءل الباحث: ما الذي حدا بالتّاحة إلى أن يتحوّلوا من منب لغويّ إلى منب فلسفي لا يرتضيه الترس اللغوي قديما ولا الترس اللساني حديثا؟. وهل تدرس اللغة من كونها طواهر تلاحظ؟ أم على أنها معايير تراعى؟.

و هل كان ذلك الانحراف نابعا من تصوّر غير سليم للظاهرة اللغوية، أم أنه يستند إلى روافد حضارية وتاريخية أمّلتها ظروف الاتصال بالآخر ؟ ذلكم وغيره ما ستحاول هذه التّراسة أن تجيب عنه.

مقدمة :

عاش العرب في جاهليتهم يتكلمون العربية على سجيبتهم تنطلق بها ألسنتهم فصيحة مبينة ثم يرثها عنهم أولادهم وأحفادهم سماعاً في غير لحن، إذ إن "السماع هو أبو الملكات اللسانية" على حد تعبير ابن خلدون، وظل الأمر كذلك حتى جاء الإسلام وانتشرت فتوحاته خارج أرض الجزيرة العربية ودخل في الدين الجديد ألوف مؤلفة من غير العرب، وأقبل هؤلاء على تعلم اللغة العربية كوما يومئذ لغة الدين، ولغة العلم، بل ولغة الدولة والمجتمع .

تسارع الزمن وابتعدت العربية عن عهد الفصاحة والاحتجاج فتسرب اللحن إلى السنة العرب بمخالطهم الموالي من العجم فكانت الحاجة ماسة إلى صيانة القرآن من التصحيف والتحريف، وعصمة اللسان من اللحن، والقلم من الزلل، وكان النحو من حيث إنه آلة تفسر نظام اللغة، و أداة تضبط مختلف ظواهرها مطية الغيورين من أهل العربية إلى بناء اللبنيات التي تقيم أود لغة الضاد، فانطلقت الجهود الأولى مع أبي الأسود الدؤلي (1) بضبط أواخر الكلم في الآيات، ثم أخذ الدرس النحوي العربي يستقل تدريجياً حتى استوى على سوقه علماً قائماً بذاته؛ ميدانه اللغة في مختلف مستوياتها . (2)

ومع توالي السنين تخصص في النحو فريق من أهل العلم باللغة يدرسونه لذاته على أنه غاية الدرس اللغوي وليس وسيلة لعصمة القلم واللسان، وسار هؤلاء الدارسون منذ البداية في اتجاهين مختلفين: اتجاه استقرار المادة اللغوية وتوخي وجوه الاستعمال المختلفة، واتجاه آخر قد يكون غلب عليه ما انتهى إليه من منطلق اليونان فأخضع الكلام لمعايير بعينها، صحيح أن غاية الجميع هي الإبقاء على اللغة فصيحة بعيدة عن عوامل الانحراف، والحفاظ عليها صافية من اللحن، غير أن الطريق التي سلكها الفريق الأول كانت تختلف في التصور و الإجراء عن نظيره في الفريق الآخر.

وقد لاحظ الباحث في تتبعه لمسار الجهود اللغوية الأولى على عهد جيل الرواد (3) من أهل

العلم "بعلم العربية" أن الدرس النحوي تأريخ بين المنهج الوصفي تارة، والمنهج المعياري تارة أخرى وكان عليه أن يتساءل: ما الذي حدا بالنحاة إلى أن يأخذوا بمنهج لغوي تارة، ومنهج فلسفي (4) طورا آخر قد يرتضيه الدرس النحوي أو لا يرتضيه؟ هل كان النزوع إلى المعيارية نابعا من تصور غير سليم للظاهرة اللغوية أم أنه استند إلى روافد تاريخية وحضارية أملت ظروف الاتصال بالآخر عند ترجمة تراث الإغريق إلى العربية؟

وظيفة الباحث اللساني :

لابد للباحث اللساني من أن يصطنع لنفسه رصيда من المصطلحات والمفاهيم تشكل في مجموعها مفاهيم المعرفة اللسانية ومفاتيحها ، فكل معرفة تريد أن ترسخ وجودها بين العلوم لابد لها من بناء اصطلاحي يحمي خصوصياتها ، لأن مصطلحات كل علم هي مراهب المستوية الكاشفة لمختلف بناه المعرفية، ومن اعتقد أنه يستطيع أن يتلمس أثر المعرفة دون تمثل واع لذخيرتها الاصطلاحية فإنه لن يرتقي إلى مستوى فهم ما يقال وما يكتب في شأن تلك المعرفة ناهيك عن أن يسهم في إنجازها ، كما لا بد له من وعي منهجي يسعى من خلاله إلى تشكيل بعد معرفي خالص فيسائل نفسه: ما هي مهمة الباحث اللساني؟ أهى بناء المعايير التي يلتزم بمقتضاها مستعملو اللغة فيراعونها في أشكال التواصل والتعبير وإلا حكم عليهم بالخطأ؟

أم أنه يضطلع بعمله الاستقرائي فيتعامل مع اللغة من حيث هي نظام وليد التجارب الحاصلة من الكلام والكتابة؛ أي من ممارسات متكلميها واستعمالاتهم في التخاطب والتعبير عن مقاصدهم آخذا في الاعتبار أن كل كلام لا يصدر إلا عن وعي وإرادة من ذات عاقلة ، و يمثل حدثا واحدا وإنجازا فرديا يتصف بالاختيار الحر في ظرف معين ولغاية محددة. وبالتالي فهو يلتقي مع اللغة باعتبارها نظاما ودليلا بما يودعه المتكلمون فيها من حصيلة مختلف التجارب ومن ثم تكون اللغة وفقا لهذا المعطى كالعملة التي لها وجهان: بنية ثابتة (5) هي اللسان، وبنية ظرفية متحركة (6) هي الكلام، لذلك نجدتها تحتفظ بالمشارك دون

الفردى، وتبكي الأصناف والمقولات لتقدمها في صورة علامات وأشكال وعلاقات من شأنها أن تؤدي "رسائل" فردية وتفي بتجارب شخصية جديدة لا حصر لها، والنحاة مدعوون لاستغلال ذلك كله في وصف اللغة ليخلصوا آخر الأمر إلى العلاقات التي تمثل مقومات اللغة من حيث هي نظام من الأنظمة العلامية .

وقد سلك البحث اللساني في العصر الحديث أسواطاً لا بأس بها في تقصيه الظاهرة اللغوية، ومن ثم محاولة الوقوف على حقيقتها وإيجاد نظرية عامة تحكمها، فضلاً عن سعيه الدائم إلى إبراز الوظائف التي تؤديها اللغة في مختلف مقامات التواصل. كان هذا هدف اللسانيين حديثاً كما كان هدف اللغويين العرب قديماً .

وكان على الباحث اللساني العربي اليوم أن يعود إلى التراث اللغوي العربي ويدرسه دراسة علمية موضوعية ليقف منه على جذور النظرية النحوية ومرجعياتها المختلفة حتى يتبين للباحثين على اختلاف مدارسهم أن جزءاً مهماً مما كتب حديثاً هو في الأصل له جذور لدى القدامى كالخليل وسيبويه من المدرسة البصرية، أو الفراء والكسائي من المدرسة الكوفية، وغيرهم ممن كان لهم الفضل في السابق إلى معارف لسانية جليلة ما كان للمحدثين أن يطوروها لولا أنهم أفادوا من كل تلك الجهود الفذة سواء صرحوا بذلك أم لم يصرحوا .

اتجاهات الدرس النحوي التراثي :

لا بد أن نصح أولاً أن النحو عند النحاة القدامى ليس هو العلم الذي موضوعه الجملة فقط كما استقر عليه فهم اللسانيين المحدثين بل هو العلم الذي يتسع موضوعه ليشمل الأصوات والصرف والإعراب والتركيب، وهي اليوم غدت علوماً للسان مستقلة كل منها عن نظيره . وإن المتتبع لتاريخ تطور الدراسات اللغوية في التراث العربي يقف منها على اتجاهين كبيرين هما:

الاتجاه النقلي ذو النزعة الحسية التي تعتمد على المشاهدة والاستقراء الناقص - خلافاً للاستقراء التام الذي يؤخذ به في دراسة العلوم الدقيقة- ومعاينة الأحداث وتصنيفها ثم استنباط القوانين العامة التي تضبط مختلف الظواهر اللغوية في مستوياتها الصوتية

والإفرادية والتركيبية و الدلالية(7)...وهو ما يتواءم مع منطق "الوصف البنوي" الذي تنادي به اللسانيات البنوية على اختلاف مدارسها .

والاتجاه العقلي المعياري القائم على قواعد الاستنتاج التي تنطلق من مسلمات ثم تتولد عنها مجموعة من القواعد نستنتجها بفعل عمليات ذهنية معينة، وهو ما يتفق مع منطق التفسير" الذي تبنته المدرسة التوليدية التحويلية حين أصدر العالم اللساني نعوم تشومسكي (naom Chomsky) كتابه "البنوي النحوية" سنة 1957م .

وواضح أن الاتجاه الأول مثله جيل الرواد من النحاة وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) وتلميذه سيوبه (ت180هـ) وعلي بن حمزة الكسائي (ت189هـ) ومن بعدها يحيى بن زياد القزّاء (ت 207 هـ) صاحب كتاب "معاني القرآن" الذي بث فيه آراء الكوفيين النحوية واللغوية .

أما الاتجاه الثاني فقد مثله الجيل الذي تلاهم في القرون اللاحقة كأبي علي الفارسي والزماني وغيرهما من نحاة القرن الرابع الهجري.

إن الأساس الأول الذي قام عليه هذا المذهب هو الكتاب، الذي ألفه سيوبه من محاضرات أستاذه الخليل وأمثاله من كبار النحاة البصريين السابقين الذين تتلمذ عليهم الخليل أو استفاد من علمهم كعيسى بن عمرالثقفي، ويونس بن حبيب، وعبد الله بن إسحق الحضرمي، وغيرهم فكان "الكتاب" ثروة علمية منظمة للدارسين في اللغة والأصوات والصرف والنحو.

ونخب في هذا المقام أن نوجه القارئ الكريم إلى حقيقة أعفلها بعض الباحثين حين تصدوا لمسألة "الوصفية والمعيارية"، فقد بدا لهؤلاء أن الدرس الوصفي نقيض للدرس المعياري وهو تصور غير سليم على صعيد البحث اللساني "فالخطأ المبدئي الذي وقع فيه الكثير ممتثل في اعتبار الوصفية والمعيارية شحنتين متنافرتين حتى اعتبرنا أن اللساني من حيث يلتزم بالوصفية يتحتم عليه الطعن في المعيارية...فأن يلتزم اللساني في تحسسه نواميس

الظاهرة اللغوية وصف مدونها واستقراء خصائصها دون تعسف منه على الاستعمال فذاك موقف منهجي وامتثال اختباري أما أن يصدق نفس اللساني في تقرير أحوال الاستعمال بأن هذا خروج عن النمط، وهذا اتفاق مع سنن المواضع في اللغة فذلك موقف مبدئي وامتثال معياري، وليس من تناقض بين الأمرين " (8) صحيح أن النحوي يعمد إلى المعيار عند تفسيره نظام اللغة كما أن اللساني يلجأ إلى تقرير مواضع الاستعمال عند وصفه نظام اللغة، ولكن "النحو واللسانيات ليسا ضدّين بالمعنى المبدئي للتضاد، كيف والنحو نفسه منذ القديم مفهوم مزدوج، إذ هو يعني في نفس الوقت جملة النواميس المحركة للظاهرة اللغوية، كما يعني عملية تفسير الإنسان لنظام اللغة بمعطيات المنطق من العلل والأسباب والقرائن، ويتجلى هذا الفرق المفهومي في الصياغة المزدوجة تبعاً لقولك: نحو العربية...فأنت تعني نظامها، أو لقولك النحو العربي أو النحو الفرنسي فالملقود عندئذ عملية استخراج النظام الداخلي في تلك اللغة" (9) .

ونحاول في ما يأتي أن نقف عند كل من الاتجاهين بادئين بجيل الرواد لاعتبارات منهجية وتاريخية.

الاتجاه الأول: (الوصف) .

النحو جملة من القوانين تفسر نظام اللغة ومن ثم "فهو صناعة" (10) يتتبع مسار تطورها ويرصد حركتها في الزمان والمكان والأشخاص، وعليه تكون مهمة النحوي مركوزة في استخراج النظام الداخلي العام للغة كما هو متداول في الاستعمال، ثم استقراء الظواهر اللغوية المختلفة واستنباط القواعد النحوية العامة التي تضبط تلك الظواهر، فالنحو من هذا المنظور يسعى إلى بناء نظرية العامة للغة .

على هذا المبدأ سار الخليل بن أحمد الفراهيدي ومن سبقوه وتلمذ على أيديهم كعبد الله بن إسحاق الحضرمي، ومن عاصروه أو تتلمذوا على يده كسيبويه، فقد كانوا يستندون إلى استقراء واع، وملاحظات دقيقة، ولم يكونوا ليفلسفوا حكماً من الأحكام التي ينتهون إليها، لأن فلسفة اليونان لم تترجم يومئذ إلى العربية، وحتى ما ترجم منها لم يكتب له الذبوع والانتشار إذ ذاك .

صحيح أنهم كانوا يصطنعون القياس، وقد يتوسعون فيه أحيانا غير أنهم كانوا يتخرجون ولا يقيسون إلا على ما كانوا يرون أنه غالب وكثير. يقول السيوطي " اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية" (11)

ومما يبين تشددهم في القياس هذه الرواية " سئل عمرو بن العلاء عما وضع مما أسماه عربية أيدخل فيها كلام العرب كله؟، فقال: لا، فقيل: كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات" (12)، ولذا قيل عن الخليل "إنه هو الذي بسط النحو، وسبب علله وفق معانيه وأوضح الحاجة فيه، حتى بلغ به أقصى حدوده. وقد سئل عن هذه العلة التي يذكرها أمن العرب أخذها أم اخترعها؟ فقال: إن العرب نطقت على سبيلها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها وعللتُ أنا بما عندي أنه علة لما علته منه" (13).

لاحظنا كيف أن التجاء الجيل الأول من النحاة إلى القياس كان في حدود المعقول بما يتوافق مع المسموع من كلام العرب، فقد يضع النحاة قاعدة عامة لا تنطوي تحتها كل الظواهر اللغوية فيستثنون منها حالات أخرى، عندئذ لا يلجؤون إلى تخطئة ما انتهى إليهم من فصيح كلام العرب مما خالف قواعدهم بل يبحثون لها عن تخرجات تسوغ ما انتهى إليهم من كلام العرب، فإن لم يسعفهم تخرج لتلك الاستثناءات أدرجوها في باب " الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه"، كذلك الدارس الذي يصف نظام اللغة ممته أن يتتبع سنن الفصحاء في مخاطباتهم مستقرئاً ومستنبطاً الحكم العام من تتبعه للجزيئات، وهذا ما أفضى إليه الدرس اللساني الحديث، وهو عينه المنهج الوصفي الذي سار على هده جيل النحاة الرواد. ومن يتتبع شواهد كتاب سيبويه يقف منه على خلفية لسانية احتكم فيها الرجل إلى ما استقرأه من كلام الله عزّ وجلّ، و كلام الفصحاء ليصوغ منه القوانين النحوية العامة، ولا يعدّ ما خالف قوانينه مما شدّ من اللسان العربي من قبيل الخطأ، بل يرى فيه استثناء على القاعدة يحفظ ولا يقاس عليه، وليس ذلك شططا في أفكار ذلك اللساني ولا حتى تسامحا لغويا منه، وإنما هو منطق العلوم الإنسانية كلها تستند دائما إلى قواعد الاستقراء

الناقص، لا إلى منطق العلوم الطبيعية الدقيقة التي لا حق لها في العدول عن قواعد الاستقراء التام إلى ضديده.

اعتمد الرعييل الأول من النحاة الذين أسسوا النظرية العامة للنحو العربي-مثلة في العامل- في قياسهم على ما ثبت في كلام العرب ممن يوثق بعربيته وفصاحته من أعراب البوادي في نجد وتهامة "كقيس، وتميم، وأسد..."، كما شملت عينة الدراسة كلام الله تعالى ممثلاً في القرآن الكريم، وسنة نبيه (ص) ممثلة في الحديث الشريف، وكلام العرب بعد البعثة، إلى نهاية النصف الأول من القرن الثاني للهجرة سواء أكان ذلك عن مسلم أو كافر، إذ بعد هذا التاريخ فسدت الألسنة بكثرة المولدين.

وكان السماع من أفواه الفصحاء من أهم الموارد التي اعتمد عليها رواة اللغة في استخلاص الأمثلة والتراكيب اللغوية التي اتخذها النحاة بعد ذلك مقاييس لاطراد القاعدة النحوية، وانبرى النحاة يستقون من هذا المعين قواعدهم وأقيستهم.

أما رواة اللغة فكان شأنهم أن ينقلوا ما استعملته العرب في مخاطباتها لا يتعدونه إلى غيره مما لم يستعمل. بينما يتصرف النحاة فيما انتهى إليهم - مسموعاً أو مدوناً - من رواة اللغة ويسطون فيه علمهم ويقيسون عليه الأمثال والأشباه.

والنحاة يتفاوتون فيما بينهم في الأخذ بالقياس، فمنهم من يبني أساس التشابه بين المقيس، والمقيس عليه، ومنهم من يبنيه على اشتراك المقيس والمقيس عليه في علة ظنا منهم أن الحكم النحوي قائم عليها(14) وفي هذا المقام نحاول أن نتحدث عن هذين النوعين من القياس لقرئها من السليقة العربية :

إن القياس الذي يرتضيه البحث اللغوي الوصفي في مجال الدرس النحوي هو القياس القائم على أساس المشابهة مما هو محاكاة للمسموع من كلام العرب وأساليبهم، من ذلك "أن الخليل بن أحمد كان يخرج ما ورد في القرآن ويحمله على ما ورد في الشعر" (15) لذلك قاس جزم الفعل المضارع "وأكن" في قوله تعالى "...لولا أخرجتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين" (16) على جر "سابق" في قول زهير بن أبي سلمى "من الطويل":

بدا لي أي لست مدرك ما مضى ** ولا "سابق" شيئاً إذا كان جائباً

فقد لاحظ أن بين المتعاطفين في الآية والبيت شبها استراح به إلى قياس الآية على قول زهير، وذلك أن المتعاطفين في كل منها ما لم يشتركا في الحكم الإعرابي؛ إذ عطف الشاعر مجزوما على منصوب، وعطفت الآية مجرورا على منصوب، وعلى الرغم مما يبدو لأول وهلة- أن بين المسألتين تفاوتاً، إذ الآية من باب الجزم، والبيت من باب الجر، فإن الباحث المدقق يقف من قياس الخليل على سليقة طبعت على فصاحة العربية، فجزم الفعل المضارع الذي حقه النصب لأن ما قبله وهو جواب طلب يجيء مجزوماً في كثير من الحالات، كما علل جر (سابق) لاعتقاده أنه معطوف على ما يكثر اتصاله بالباء بعد ليس في كلام العرب ولنتأمل في ذلك قول الأخطل التغلبي "من الوافر":

ولست بصائمٍ رمضان عمري "" ولست بأكلٍ لحم الأضاحي
ولست بقائلٍ مادمت حيا "" قبيل الصح حي على الفلاح .

فتفسيره الجزم في الفعل المضارع مقيس على تفسيره الخفض في الاسم وهو شبه يجعل من المسألتين مسألة واحدة (17).

وإذا تجاوزنا الخليل البصري إلى الفراء الكوفي، وجدناه أشبه النحاة بالخليل في اصطناعه القياس -على الرغم من إثارة السماع والرواية- الذي يتأسس على المشابهة بين المقيس والمقيس عليه دون أن يتكلف استنتاجاً لا يرتضيه الوصف اللغوي. فقد ذهب إلى تسكين المضارع في قوله تعالى "أنلزمكموها" قياساً على تسكين "يخبزنا" في قول الشاعر "من الطويل":

وناعٍ يخبزنا بمقتل سيدٍ ** تقطع من وجدٍ عليه الأنامل.

لأنها يتشابهان في مجيء حركتين متواليتين متخالفتين، الأولى كسرة والثانية ضمة، والعرب يستنقلون ضمة قبلها كسرة (لأن مخرجيهما مؤونة على اللسان والشفقتين تنضم الرفعة بهما فتثقل الضمة، وبما لأحد الشدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً، وحمل عليه ما تواتر فيه كسرتان، فقد فسر ذهاب إحدى الكسرتين بذهاب الضمة في المثالين السابقين وذلك كقول أبي نخيلة "من الرجز":

إذا عوججن قلث صاحب قوم "" بالدو أمثال السفين العوم .

يريد: صاحبي. ووجه الشبه بين الوجهين الاستئصال اللغوي الذي يحس به المتكلم عند إرادة النطق بهما وما يزال به حتى يتغلب عليه بإسقاط إحدى الحركتين وقد ذهب الفراء أيضا إلى أنّ "لهنك" أصلها: والله إنك، كما روي عن أبي أدهم الكلبي: له ربي لا أقول ذلك، بقصر اللام ثم حذف حرف الجر كما يقال: الله لأفعلن(18).

ولنا أن نساءل هنا: من كان أولى أن يحس بهذه الخفة أو هذا الثقل في التركيب اللغوي أهو الناطق العربي أم الدارس اللساني؟.

الحقيقة أن النصوص التي انتهت إلينا في كتب النحاة واللغويين هي التي تجيبنا على هذا السؤال. فقد ورد في كتاب سيبويه (وهذه حجج سمعت من العرب ومن يوثق به يزعم أنه سمعها من العرب في مثل من أمثالهم "اللهم ضبعا، وذئبا" إذا كان يدعو بذلك على غم رجل، وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: "اللهم، اجمع فيها ضبعا وذئبا"، وكلهم يفسره ما ينوي، وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمّر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار.) (19)

وجاء في الخصائص لابن جني: (عن الأصمعي عن أبي عمرو ابن العلاء قال: سمعت رجلا من اليمن يقول "فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟" قال: نعم، أليست بصحيفة؟) (20)

رأينا في المثالين الأولين أن القياس الذي لجأ إليه الخليل والفراء كان قائما على المشابهة بين ركني القياس: المقيس والمقيس عليه، ورأينا في المثالين الثانيين أن القياس الذي احتكم إليه العربي كان قائما على العلة الجامعة بين ركني القياس.

أوليس هذا السلوك التعيدي نابعا من سليفة عربية خالصة تعاملت مع اللغة انطلاقا من كونها ظاهرة اجتماعية تخضع لسنن التطور، ومن ثم كان القياس اللغوي هو أفضل ما يسهم في تطورها ولذلك اتخذ النحاة آلة تفسر النظام اللغوي.

فكيف يتناول اليوم أو قبل اليوم باحث على نحاة العربية القدامى من جيل الرواد من أنهم كانوا يحتكمون إلى القياس المنطقي مدعيا أنهم ورثوه من منطق اليونان (أفتراه يريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتداولوا وقاسوا أن يسمعوأ أعرايبا غفلا يعلل- بهذه العلة أو

تلك- فلا يحتجوا لتأنيث المذكور بما ذكره، ويسلكوا فيه طريقته فيقولون: فعلوا كذا لكذا). (21)

إن ما حدا بالنحاة إلى اصطناع القياس (لأنه الطريق الطبيعية التي يسلكها الدارس لاستنباط حكم لغوي أو نحوي. والقياس حمل مجهول على معلوم أو حمل ما لم يسمع على ما سمع) (22).

وقد اقتضت طبيعة المنهج الوصفي الذي اصطنعه أن يتناول المصطلح النحوي بالتعريف وفق منهج لغوي يرتضيه منهج البحث اللغوي فهذا الزجاجي (ت337هـ) يعرف الاسم بهذا التعريف اللغوي الصرف (الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به) (23).

ويعلل لهذا التعريف بقوله: "إنما قلنا في كلام العرب لأننا له نقصد وعليه نتكلم، أما تعريف المنطقيين للاسم بأنه "صوت دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان فهو ليس من أوضاع النحويين، وإنما هو صحيح على أوضاع المنطقيين وحدهم لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا" (24).

فالقياس الذي استند إليه النحاة العرب القدامى من جيل الرواد لم يتجاوز حدود العلة التعليمية (25) لا يتجاوزها إلى العلل النظرية الجدلية التي يحتكم فيها النحاة إلى المنطق و النظر العقلي، وهو ما لا يرتضيه منهج البحث النحوي على اعتبار (أن العلة التعليمية في حقيقتها وصفٌ يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم). (26)

وفضلا عن ذلك فالتعليل النحوي الذي يتماشى وطبيعة الوصف اللغوي تقضي أعرافه بأن توضع له التعريفات والحدود، لتمييز المعرف مما سواه في طبيعته، ووظيفته، وخصائصه، على حين يفضي التعليل الفلسفي الأرسطي إلى الوصول إلى ماهية المعرف أو جوهره. فشتان بين غاية التعليل النحوي، وغاية التعليل الفلسفي المنطقي، ولعل هذا هو الذي دفع بالمستشرق فندراس (Fen Drayes) إلى أن يطلب من النحاة أن يضحوا بالمنطق الفلسفي (27) إذا أرادوا وصف نظام اللغة ولم تكن هذه الرؤية المنهجية غائبة عن النحاة

العرب القدامى خاصة من جيل المؤسسين الرواد، كما كانت هذه الرؤية الثاقبة نصب عيني اللساني العبقري فرديناند ده سوسير (f.de Saussure) .
الاتجاه الثاني: (المعيار).

إذا كان الدرس اللساني الحديث قد اهتمدى إلى أن الغاية من البحث في اللغة هي الوقوف على حقيقة الظاهرة اللغوية، والسعي إلى بناء نظرية عامة تحكمها، متخذاً من المنهج الوصفي أداة في تحقيق هذه الغاية فقد رأينا جيل النحاة الرواد قد سلكوا سبيلاً إلى البحث اللغوي تتماشى ومبادئ المنهج الوصفي الذي ارتضاه البحث اللساني الحديث، فدرسوا اللغة من حيث إنها ظواهر تلاحظ فيقعدُ عنها لاحقاً ، لامعاير تراعى فتلوى أعناقها ليا متعسفا ليخضع لمنطوق القاعدة "المعيار" .

غير أن بعضاً من النحاة الذين تلوهم في العصور المتأخرة بالغوا في اصطناع القياس المنطقي متأثرين بما انتهى إليهم من روافد فلسفية: يونانية وغير يونانية، ثم نصبوا أنفسهم سدنة على اللغة لا يغتفرون لمخطئ زللا في لسان أو قلم ، بل يعدون الخطأ خطيئة فيجزمون كل جنوح عن سنن الاستعمال اللغوي؛ نطقاً أو كتابة، وإن كانت شريعة اللغة وأعراف المتلاغين بها تقضي بغير ذلك، فهل من مهمة النحاة أن يعترضوا على مستعملي اللغة فيخطئوا ألسنتهم وأقلامهم، أم أن يتتبعوا سنن العرب في مخاطباتها مستقرئين المادة اللغوية ليخلصوا إلى القواعد العامة التي تضبط مختلف الظواهر اللغوية؟

الحقيقة أن المنهج المعياري الذي يقضي بالاحتكام دائماً إلى القاعدة التي على ضوءها يصدر النحوي حكمه بشأن إبداع الأدباء؛ شعراء كانوا أم ناثرين، فيه تطاول على اللغة وعلى منهج البحث فيها ، ومن هنا يكون الدرس النحوي قد انتقل من التعليل اللغوي إلى التعليل المنطقي الذي لا يرتضيه البحث اللساني الحديث. ويبدو أن هذا النوع من التعليل ظهرت بوارده الأولى منذ فجر التفكير النحوي مع عبد الله بن إسحاق الحضرمي الذي كان كما أخبر ابن سلام " أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل"، فقد كان عبد الله هذا يعترض على الفصحاء، وله مع الفرزدق الدارمي التميمي الفصيح مساجلات حفظتها كتب النحو وأصوله، فقد اعترض عليه مرّة حين أنشد "من الطويل" :

وعدّ زمان يا مروان لم يدع * من الناس إلا مسحنا أو مجلّف. وقال له: لم رفعت "مجلّف" وهي معطوفة على منصوب؟

فردّ عليه الفرزدق رداً لسانيا هو اليوم صلب عمل الواصف اللساني فقال: "إنّا نحن نقول وعليكم أن تتأولوا" يعني أن مهمة النحوي أن يصطنع القواعد التي تجاري طبيعة النصوص اللغوية؛ والراقية منها بخاصة (28)، ثم "يسّي ما خالف القاعدة لغات" (29) لا أن يعمد إلى لي أعناقها لئلا متعسفا كي يخضعها للقاعدة وهذا ليس من عمل اللساني الواصف. فلننظر إلى ابن جني وقد تمثل هذا المنهج إذ يقول: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بص أو ينتهك حرمة شرع ففس على ما ترى". (30)

ويقول في موضع آخر (...واعلم أنّك إذا أدّك القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر إلى قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه) (31)، أي أن الغلبة تكون للسماح لا القياس. كان هذا منهج نخاة العربية الأصلاء الذين عمدوا إلى القياس فيما لا يخالف ما نطقت به العرب (32).

مرت القرون الثلاثة الأوالي والدرس النحوي العربي على خير حال في اعتماد السماح، وأخذ بالقياس، وتعليل لايجح إلى المنطق أي جنوح ثم تعاقبت القرون وجاء أهل الشروح المقلدين فخرج بهم شغفهم بال(القياس إلى إجازة شيء لم يؤثّر عن العرب أنهم تكلموا به كالذي ذهب إليه الأخفش والمازني من جواز تعدية أفعال العلم و الظن إلى ثلاثة مفاعيل بزيادة الهمزة في أدائها..فهذا ما قد يكون موضع نظر، و الأشياء التي انتهى إليها بعض النحويين في هذا الباب قليلة و لا كبير شأن لها) (33).

و نحن نلاحظ أن إسراف بعض النخاة المتأخرين في اصطناع القياس المنطقي قد أخضع اللغة لمنهج فلسفي غير علمي، منهج دخيل على الدرس اللغوي، لذلك رأينا الفرق واضحا بين القياس الذي ابتكره الخليل وجيله من النخاة الرواد المؤسسين لنظرية النحو العربي، و القياس الذي اصطنعه النخاة المتأخرون؛ ذلك أن الأول بطبعه منطقي الاستقراء الواعي للظواهر اللغوية، بينما الثاني يُخضع اللغة إلى الأحكام المنطقية المتعسفة والحق أنّ (روح

التسامح والتحكم بين الاستقراء والقياس تبدو في الفرق بين الملاحظة الاستقرائية والقاعدة القياسية فالأولى تعبر عن السلوك اللغوي الذي بدت فيه الظاهرة المستقرأة فقط. أما الثانية فهي تمثل حكماً مطلقاً جازماً يتعدى حدود اختصاصه؛ الأولى طابعها الوصف والثانية طابعها المعياري (34). فخري بنحاة العربية المعاصرين أن يعودوا إلى النحو العربي التراثي على عهد جيل الرواد المؤسسين ويستقروا منه القواعد العامة التي تضبط مختلف الظواهر اللغوية في شتى استعمالها .

وقد لاحظ العلامة عبد الرحمان الحاج صالح " أن هذا الجانب - المعيارية والوصفية - هو أهم بكثير من جميع الجوانب التي تخص اللغة لأنه الجانب الذي تكثر فيه الأحكام الخاطئة في زماننا هذا بل الأوهام الرهيبة عند علماء اللسان سواء منهم الغربيون أم الباحثون العرب إن أهم ما تفتخر به البنوية هو مذهبها الوصفي وتعتبره المذهب الوحيد الذي يستحق بأن يوصف بأنه علمي .

أما القول بأن التحليل العلمي للغة يقتضي امتناع الباحث من التدخل في موضوع بحثه بالحكم على ما يدونه من المعطيات بالصواب أو الخطأ فهو صحيح لامرأ فيه لأن الباحث النزيه لا يحكم على المعطيات إلا بما فيها لا بما يعجبه فيها " (35) .

وقد أدى إعجاب الدارسين العرب بالمنهج الوصفي هذا إلى اعتبار " أن النحو العربي - مثل النحو التقليدي الأوروبي - لا يكون إلا معيارياً إذ قد يقول أصحابه في كل مناسبة: إن هذا حسن وذاك قبيح. ويكون النحوي - مثل سيبويه - في هذه الأحكام من أبعد الناس عن العلم الموضوعي... والحق غير هذا الذي يقولونه عن النحو العربي بالنسبة إلى سيبويه وأصحابه " (36).

ونخلص من هذا إلى أن النحو العربي في عصره الذهبي بدأ - مع جيل الرواد في القرن الثاني الهجري مع الخليل وأساتذته وتلميذه سيبويه و من تتلمذوا عليه - وصفاً ينتج في الواصف سمات كلام العرب وسنهم في التخاطب دون أن تكون له يد في تطويع أعناق النصوص اللغوية المحتج بها - من شعر أو نثر - عندما لاتستجيب للقواعد

والأحكام التي انتهى إليها، على حين نجد الجيل الذي تلاهم في القرون اللاحقة سلك بالنحو كل سبيل إلى القياس فانحرفوا به عن جادة علوم اللغة فغدا ضربا من الجدل العقلي العقيم يستعصي فهمه حتى على المتخصصين فكيف بالمتعلمين ؟ .

فخري بالدارسين اللغويين اليوم أن يعودوا إلى فجر الدرس النحوي و يُعملوا النظر في منجزات جيل الرواد في مدرستي البصرة والكوفة، متأسين "بكتاب سيديويه" و "بمعاني القرآن" للفراء ، وبجهود نظرائها ممن عاصرها أوجاء بعدها في القرن الثالث الهجري ، لأن النحو إلى هذا العهد ضل وثيق الصلة بالمنهج الوصفي ، إذ يستقرئ الظاهرة اللغوية ليخلص إلى القانون الذي يضبطها ، ومن ثم فإن النحو من هذا المنظور جملة من القوانين التي تفسر النظام اللغوي .

ثم جاء القرن الرابع الهجري وأطلت معه فلسفة أرسطو لتبسط نفوذها على التفكير اللغوي العربي ومن ثم أنظار النحاة فإذا بالنحو ينصرف عن مساره الوصفي الاستقرائي إلى قواعد القياس المنطقي ، وإذ يتأمل الدارس منجزات النحاة في هذا القرن وما والاه يقف على مجاميع نحوية كثيرة جعلها تبني فكرة منطقة النحو متأثرين بما انتهى إليهم من ترجحات المنطق الأرسطي وفلسفة الكلام ، وأصبح النحو على أيدي هؤلاء معياريا صرفا يتفنن في رصد التفريعات القواعدية ، والشواذ من السائل، وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت كتب الشروح النحوية ، بل وشروح الشروح فضاعت اللغة العربية بين ثنايا تلك الشروح ، ولولا أن من الله على لغة كتابه العزيز بنحاة أصلاء جاءوا من بعد - كالرضي الاسترابادي وابن هشام - نهضوا بالدرس النحوي من جديد وأعادوا له رونقه السالف لكان نحو العربية في وضع يحسد عليه .

الهوامش والمراجع والمصادر

إذا أخذنا بالرواية التي تذهب إلى أنّ أبا الأسود هو أوّل من بدأ بدرس النحو بتوجيه من الإمام علي رضي الله عنه، وهناك من رأى بأنّ النحو نشأ فيما بعد على يد عبد الله بن إسحاق الحضرمي، فقد أورد ابن سلامّ أنّه: "أول من جمع النحو، ومد القياس، وشقّ العلل " انظر طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، دارالمعارف للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1985، ص14.

كان النحو منذ أولى أيامه حتى القرن الرابع علماً يشمل الأصوات والصرف والإعراب وعلم التراكيب، وما إلى ذلك فالناظر في " كتاب سيبويه " يقف منه على موضوعات في علم الأصوات؛ كتلك التي طرقها في " باب الإدغام"، وأخرى في علم الصرف كالإبدال والقلب... "، وعلم الإعراب، وعلم التراكيب.

نعني بهم النحاة المؤسسين من الجيل الأول، وهم تلاميذ أبي الأسود الدؤلي: كنصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر النحوي، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، ثم الجيل الذي تلاهم مثل: عبد الله بن إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب فالخليل، وسيبويه، وغيرهم...

بعد أن ترجمت فلسفة اليونان إلى العربية وانتقل تأثيرها إلى الفكر العربي ومن ثم إلى الدرس النحوي وخاصة في القرن الرابع وما بعده جاء نحاة مرحلة الشروح والجمع والصيانة في الموسوعات الكبرى كابن مالك وابن هشام والرضي الاستراباذي وغيرهم وكان لمنطق اليونان تأثير ما على هؤلاء في تغليبهم للمنهج المعياري على المنهج الوصفي... وواضح أن بين مرحلتي التأسيس، والشروح مرحلة وسطى هي مرحلة التعمق والتحليل التي نهض بها أبو الحسن الرماني، وأبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جني وغيرهم من نحاة القرن الرابع الهجري. للتوسع انظر: الشاذلي الهيشري، الضمير؛ بينته ودوره في الجملة، منشورات كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، ط1، 2003، ص37.

الثابت هنا هو اللسان من حيث هو اللغة العربية النموذجية التي تشمل لغات القبائل العربية الفصيحة الست المتعارف عليها بين رواة اللغة كقيس، وقيم، وأسد، وطيء وغيرها. يعني الباحث بـ"الظرفي" هنا "الكلام" من حيث إنه إنجاز فردي، وجسم لغوي تائر يلد خارج النظام، ويعمل على الإطاحة به، رفضه فرديناند دي سوسير، وأخرجه من الدائرة الكلامية لاعتباره ظاهرة خارجة عن الواقعة الاجتماعية تطفى عليه الأنساق الفردية، والنوازع الذاتية، والهيمنة، والتسلط .

علم الأصوات، وعلم الصيغ، وعلم الإعراب، وعلم التراكيب، هذه جميعا كانت من مشمولات الدرس النحوي عند القدماء منذ عهد الخليل إلى عصر ابن جني الذي عرّف النحو بأنه : "انتحاء سمّت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها ". انظر كتابه : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، لبنان، د.ت، ج1، ص34. انظر : عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1986، ص14، 15.

عبد السلام المسدي، المرجع السابق نفسه، ص 15. النحو صناعة -خلافًا لفقّه اللغة التي تعد معرفة - لأنه يتوافر على خصائص العلم المضبوط، للتوسع انظر: تمام حسان، أصول النحو، دراسة استيمولوجية، مطبعة دار المعارف، القاهرة، مصر 1982 . انظر كتابه : الاقتراح في علم أصول النحو بتحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة، مصر، طبعة 1975، ص 100 . مرتضى الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة، 1954، ص 39 .

وضحة عبد الكريم الميعان :التألف النحوي بين التعليم والتفسير، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 2007، ص123 .

ذهب السيوطي في تقسيم القياس إلى: قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، إلى غير ذلك... معتبراً أن النحو معقول من منقول، انظر، الاقتراح مرجع سابق، المقدمة، ص22.

وضحة عبد الكريم الميعان: التآليف النحوي بين التعليم والتفسير، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط2007، 1، ص131.
سورة المنافقون، الآية 10.

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل (فأصدّق وأكّن من الصالحين) فقال: هذا كقول زهير: بدا لي أي لست مدرك ما مضى ** ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً فإمّا جروا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا " انظر : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج3، ط5، 2009، ص 101، 100.

الرضي الاسترأبادي: شرح الكافية، ج2، ص347.

سيبويه: الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص255.

ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2، دت، ج1، ص249.

ابن جني، المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

مهدي الخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص20.

أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1973، ص48.

الزجاجي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يقسم الزجاجي العلة ثلاثة أقسام: تعليمية، قياسية، ونظرية جدلية، انظر الإيضاح، مرجع سابق، ص65. مازن المبارك: النحو العربي، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1974، ص90.

فندرايس: اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، مصر، طبعة 1950، ص153. ممثلة في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وما انتهى إلينا من لغة العرب الموثوق بعربيتهم .

قيل لأبي عمرو بن العلاء: "أخبرني عما وصفته مما أسمىته عربية أيدخل في كلام العرب كله؟ قال: لا، فقيل: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني فيه لغات" انظر: مرتضى الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق أي الفضل إبراهيم ط1 القاهرة، مصر 1954، ص34.

ابن جني، الخصائص، مرجع سابق، ج1، ص189.

المرجع السابق نفسه، ص189.

أورد سيبويه هذا النص يبين من خلاله أن الخليل كان يحتكم في قياسه إلى كلام العرب الفصحاء، وإلى القراءات القرآنية التي توافق ما انتهى إليه من كلام العرب فقال: "وقال الخليل رحمه الله من قال يا زيد والنضر فنصب، وإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر. وقرأ الأعرج: "يا جبال أوي معه والطير" فرقع، انظر "الكتاب": مرجع سابق، ج2، ص186، 187.

منى إلياس، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1985، ص165، 166.

منى إلياس، المرجع السابق نفسه، ص156.

بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ط2007، ج1، ص26، 27.

المرجع السابق نفسه، ص27.